A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/152
20 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البندان ٩٠ و ٩٥ من القائمة الأولية*

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة تيمور الشرقية

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة

١ - يقدم الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة تهانيه الى الأمين العام ويتشرف بأن يوجه نظره الى المعلومات التي قدمتها البعثة في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/51/187)، وفقا لما تقتضيه المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تزال أحكامها سارية المفعول.

وحيث أن حكومة البرتغال لا تزال كما كانت في السنوات السابقة، ممنوعة بحكم الأمر الواقع من ممارسة مسؤولياتها عن إدارة إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي، بسبب احتلال بلد ثالث لهذا الإقليم بصورة غير شرعية مما يمنع شعبه من أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير، فإنها لا تزال عاجزة عن تقديم المعلومات المطلوبة بشأن ذلك الإقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق. ومع ذلك، تود حكومة البرتغال أن توجه الانتباه الى ما يلي:

تجمع التقارير الواردة من مصادر مختلفة على أن الحالة في تيمور الشرقية لا تزال بالغة الخطورة بدرجة تثير أشد مشاعر القلق.

٢ - فما زالت تقع حالات إعدام بلا محاكمة وبدافع سياسي في تيمور الشرقية. ولاحظ تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة عن ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٩٦ أن "قوات الأمن في تيمور الشرقية

* A/52/50.

050697 050697 97-13269

9713269

قتلت اثنين من المدنيين غير المسلحين، في نيسان/أبريل، في حالتين منفصلتين لا علاقة بينهما. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، يزعم أن مدنيا غير مسلح من تيمور الشرقية حاول، بالقرب من باوكاو، الهروب من استجواب يجريه المسؤولون عن الأمن، وقتل عندما أطلق أحدهم عيارات وصف بأنها عيارات تحذيرية. وحُكم على الضابط الذي قتل الضحية خطأ. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أطلق أحد أفراد قوات الأمن، في ديلي، النار على مدني غير مسلح وقتله أثناء مشاجرة وقعت بسبب قيام الضحية بحرق، على ما يزعم، العلم الإندونيسي. وفي أوائل آب/أغسطس، قُتل طالب بعد مشاجرة وقعت مع الجنود حاول فيها الهروب قبل القبض عليه. وحادثتا القتل الأوليان مذكورتان أيضا في "تقرير هيئة مراقبة حقوق الإنسان في العالم لعام ١٩٩٧"، الذي ورد فيه اسم الضحيتين وهما باولو دوس رايس وأندريه سوسا.

٣ - ووفقا لمنظمة العفو الدولية، قتل أفراد من كوستراد (قيادة الاحتياطي الاستراتيجي للجيش)، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ياسينتو دي جيسوس ولويس خيمينيس أثناء تفتيشهما عند نقطة عبور الحدود بين باكو وفيكيكي، في تيمور الشرقية" (الفهرس، 41/01/97).

٤ - وذكر المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، في آخر تقرير له، أنه تم، في الفترة قيد الاستعراض، إرسال ١٣١ نداء عاجلا الى عدد من البلدان، بما في ذلك اندونيسيا، حول حالات الإعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي. وذكر المقرر الخاص أيضا أنه تم إحالة ادعاءات ذات طابع عام الى حكومات بلدان أو أقاليم مختلفة، بما في ذلك إندونيسيا، وتيمور الشرقية (E/CN.4/1997/60 و Add.1).

٥ - ولم تبذل السلطات الاندونيسية جهودا جديدة لحل لغز المفقودين والقتلى في أحداث العنف التي وقعت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في مقبرة سانتا كروز في ديلي. وفيما يتعلق بهؤلاء الذين ما زالوا في عداد المفقودين وورد ذكرهم في تقرير أحاله الجيش الى هيئة مراقبة حقوق الإنسان في آسيا، لم يتم العثور على أي حل خلال السنة للحالات الاضافية. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تظاهر عدة مئات من الطلاب أمام جامعة تيمور الشرقية، لإحياء ذكرى هؤلاء الضحايا. وأفادت وزارة خارجية الولايات المتحدة أن المراقبين المطلعين ما زالوا يعتقدون بأن معظم المفقودين قد ماتوا وأن أفراد القوات المسلحة يعرفون مكان جثثهم.

٦ - ويشير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري في آخر تقرير له أنه أحال خلال الفترة قيد الاستعراض عشر حالات اختفاء جديدة تم الإبلاغ عنها في تيمور الشرقية. ولاحظ الفريق العامل أيضا أنه يساوره قلق شديد بسبب زيادة حالات الاختفاء التي أفيد أنها وقعت في عام ١٩٩٦ في تيمور الشرقية.

٧ - ووفقا لما ذكرته منظمة العفو الدولية، فإن ما لا يقل عن ٥٧ من سجناء الاستنكاف الضميري حكم عليهم بالسجن، بما في ذلك السجن لمدى الحياة، لاعتراضهم السلمي على الحكم الاندونيسي في تيمور

الشرقية. وقد حكم على تسعة من بين هؤلاء بسبب الحادثة التي وقعت في ديلي في عام ١٩٩١، وحكم على ٢١ منهم خلال عام ١٩٩٦، بسبب أعمال الشغب التي وقعت في مدينة باكاو في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

ولاحظت وزارة خارجية الولايات المتحدة أن عدة مئات من الأشخاص محكوم عليهم بالسجن لارتكابهم أعمال تخريبية في اندونيسيا، بما في ذلك كثير من مواطني تيمور الشرقية، ومن بينهم زعيم المقاومة في تيمور الشرقية شانانا غوسماو، المسجون في سيبينانغ.

٨ - ووفقا لما ذكرته منظمة العفو الدولية، تنطوي المحاكمات السياسية في تيمور الشرقية على عناصر ظلم من بينها الحرمان من خدمات المحامين، وعدم إطلاع المدعى عليهم بموعد المحاكمات، واستخدام شهادات أثناء المحاكمات يتم الحصول عليها في كثير من الأحيان تحت التعذيب وبدون حضور المحامين، ورفض الاستماع الى شهود الدفاع. وفي بعض الحالات يتم تخويف المدعى عليهم لحملهم على رفض أن يكون لهم محامون يمثلوهم أثناء المحاكمات (الفهرس، ASA 21/83/96).

٩ - وكما جاء في عدة مصادر، تحتجز قوات الأمن بصورة منتظمة مدنيين من تيمور الشرقية لاستجوابهم. وتساء في كثير من الأحيان معاملة هؤلاء المدنيين لعدة أيام ثم يتم الافراج عنهم. وتزداد احتمالات التعذيب لأن المحتجزين يحرمون في كثير من الأحيان من الاتصال بالمحامين، وبأسرهم. وتؤكد وزارة خارجية الولايات المتحدة أنه وفقا لتقارير تتسم بالمصداقية، قبضت قوات الأمن، في كانون الثاني/يناير، على تسعة مواطنين من تيمور الشرقية في منازلهم في زوملاي "كيساماتان" لأنه اشتبه في تعاونهم مع رجال العصابات. وادعى أحد المحتجزين بأنهم ضربوا، وأسيء معاملتهم، بالاضافة الى وضعهم في حفرة صغيرة تحت الأرض. وهناك تقارير أخرى أفادت أن وحدات من الجيش والشرطة تستخدم بصورة متواترة التعذيب العشوائي ضد الشباب للمحافظة على النظام في المناطق الحضرية في تيمور الشرقية.

وأفادت أيضا وزارة خارجية الولايات المتحدة أنه في المناطق التي توجد فيها حركات نشطة لرجال العصابات مثل تيمور الشرقية، هناك حالات يحتجز فيها الأشخاص بدون أوامر، وبدون توجيه تهم إليهم، وبدون إجراءات في المحاكم وقد تم القبض على أفراد كثيرين في منازلهم في ديلي واحتجزوا بصورة تعسفية في شباط/فبراير؛ وهناك تقارير مماثلة عن أشخاص تم احتجازهم بصورة تعسفية في باوكاو في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر وفي فيكيكي في كانون الأول/ ديسمبر.

١٠ - وأشار أيضا عضو مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة كليربورن بيل في التقرير الذي قدمه الى لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ بعد الزيارة التي قام بها الى اندونيسيا وتيمور الشرقية في أيار/ مايو ١٩٩٦ الى حادثة باوكاو التي تم فيها القبض على حوالي ٨٠ شخصا بعد مظاهرات الاحتجاج في الشوارع ضد انتهاك قدسية صورة أو تمثال لمريم العذراء. وأفيد بأن الاشتباكات أدت الى قتل شخصين وجرح عدد غير معروف من الأشخاص الآخرين (اسم أحدهم مارتينهو لوبيز). وظلت الحالة في باوكاو متوترة لعدة أيام،

بينما استمرت أعمال الاحتجاز والتفتيش من بيت الى بيت في كل أنحاء المدينة مما أدى الى اختفاء أشخاص أو إخضاعهم لاستجوابات قاسية.

وأكدت لجنة الصليب الأحمر الدولية هذه الأعداد وزارت ما مجموعه ٨٠ محتجزا في مركزين للجيش ومركز للشرطة. وذكرت لجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا أنها رصدت عملية نقل شخص مصاب بجراح خطيرة الى المستشفى العسكري في ديلي (أبناء لجنة الصليب الأحمر الدولية، ٢٤/٩٦).

١١ - وأبلغ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي عن عدة ادعاءات بالاحتجاز التعسفي في تيمور الشرقية، وفيما يتعلق بحالة واحدة على الأقل، اتهم انطونيو نيفيس بالاشتراك في حملة تعارض الاندماج وزع فيها منشورات على الأجانب. وقد اعتبر الفريق العامل أن الاحتجاز تعسفيا ويتنافى مع المادتين ٩ و ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (E/CN.4/1997/4/Add.1).

١٢ - وقدمت الحكومة البرتغالية الدعوة الى المقرر الخاص المعني بالتعذيب ليقوم بزيارة الى لشبونة، لكي يلتقي بعدد من أهالي تيمور الشرقية المقيمين في البرتغال ممن زعم بأن قوات الأمن الأندونيسية قد عذبتهم قبل مغادرتهم للإقليم. وتضمن تقرير المقرر الخاص ١٠ شهادات شفوية على التعذيب بوسائل الضرب المبرح باللكمات والضرب بقطع الخشب أو القضبان الحديد أو الضرب بالأقدام أو الكي بالسجاير أو الصدمات الكهربائية، وأدلى بها مارتينهو زيمنس بلو، وموبسس دو أمارال، وإغاس دياس مونتيرو، وألفريدو رودريغز، وفالدمار بريرا، واليديدو دي أولفيرا كامارا، وأنطونيو كامبوس، وفيكتور دوس ريس كارفالهو، ودومينغوس سافيو كوريا وفلورندو دوس سانتوس. وأكد المقرر الخاص في الاستنتاجات التي خلص إليها، اعتقاده بأن استمرار الادعاءات التي تلقاها وتماسكها يبرران استمرار اهتمامه بالموضوع، فقد وجد العديد من رواياتهم (التي أخضعها لتمحيص دقيق) جديرة بالتصديق (E/CN.4/1997/7).

١٣ - والى حد كبير لا يزال الوجود الأندونيسي العسكري والأمني في تيمور الشرقية، بالرغم من جميع الوعود والإعلانات، أكبر مما ينبغي وذلك بالنظر الى الزعم بحدوث انخفاض كبير في مستوى حرب العصابات الدائرة حاليا ضد قوات الاحتلال الأندونيسية (يدعي القائد العسكري الأندونيسي بأن عصابات التيموريين تتألف فقط من ١٨٨ من المقاتلين المسلحين و ٨٨ قطعة من الأسلحة). ولقد ساهم هذا الوجود المروع للقوات العسكرية بقوة في التوتر السائد في الإقليم. وفي الواقع، يبدو أن كثيرا من انتهاكات حقوق الإنسان هي أيضا نتيجة للتصرف تعوزه الأهلية المهنية من جانب القوات في تيمور الشرقية. ووفقا لما صرحت به وزارة الخارجية بالولايات المتحدة تواصل الحكومة الأندونيسية الإبقاء على وجود عسكري مكثف في تيمور الشرقية. ولاحظ عضو مجلس الشيوخ، في تقريره، الى أن هناك تمركزا كثيفا من الأفراد العسكريين في تيمور الشرقية، يصل قوامه الى زهاء ٤٠٣ ١٥ من أفراد القوات. والغالبية العظمى من هذه القوات من غير التيموريين الشرقيين، وأن وجود هذه القوة من الأفراد المسلحين بزيهم الرسمي من غير التيموريين الشرقيين يسبب قدرا كبيرا من الصدام والنزاع مما من شأنه أن يؤدي الى شعور الشعب في تيمور الشرقية بأنهم يخضعون للاحتلال من جانب جيش أجنبي.

١٤ - وبالرغم من أن أندونيسيا ادعت في السنوات الأخيرة بأنها قد خفضت الى حد كبير برنامجها للهجرة، تلقى المهاجرون الأندونيسيون غير الرسميين في تيمور الشرقية الدعم من الحكومة بصورة غير مباشرة في شكل مساعدة إنمائية وعقود مع القوات المسلحة الأندونيسية أو مع موظفي الحكومة المحلية المعينين في الإقليم. ووفقا للتقرير الصادر عن وزارة الخارجية بالولايات المتحدة، فإن في السنوات القليلة الأخيرة، كان المهاجرون غير الرسميين وغالبيتهم من المسلمين في الإقليم سببا في إشعال شرارة التوتر الاجتماعي - الاقتصادي في المناطق الحضرية، مما يدل على وجود قدر أكبر من القلق مما يسببه برنامج الهجرة المشمول بالرعاية الرسمية. ولقد انطوت حركة الهجرة الأندونيسية المكثفة على خسارة كبيرة في فرص العمل كما انطوت على شعور متزايد بالانعزال وهما أمران يسببان الرفض لدى التيموريين الشرقيين - ولا سيما بين الشباب فهم الفئة التي تأثرت الى أبعد حد بارتفاع مستويات البطالة السائدة في الإقليم - ويشكلان سببا آخر من أسباب التوتر الاجتماعي والاضطراب الحضري اللذان اندلعا، في السنوات الأخيرة، في تيمور الشرقية.

١٥ - ولقد أصبح التيموريون الشرقيون صرحاء بصورة متزايدة إزاء أي تهديدات يتصورونها لهويتهم الثقافية والدينية. وخرجوا في عدة مظاهرات واسعة النطاق أثناء عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

(أ) وفي ١٠ حزيران/يونيه خرج الشباب في مظاهرة سلمية في باوكاو، وطالبوا بأن تتحمل الحكومة والقوات المسلحة الاندونيسية مسؤولية الحوادث التي وقعت في وقت مبكر من ذلك الشهر، والتي انطوت على تدنيس قدسية صورة للتقوى. وفي نهاية الأمر وقعت اشتباكات مع قوات الأمن المسلحة أسفرت عن إصابة عدد من الأشخاص وقتل عدد لا يقل عن ثلاثة. وجرت موجة من حالات إلقاء القبض على الأشخاص عقب قمع المظاهرة، وأعربت منظمة العفو الدولية عن القلق إزاء الإفراط الواضح في استخدام القوة من جانب قوات الأمن لفض المظاهرة؛

(ب) وفي تشرين الثاني/نوفمبر، خرج الآلاف من التيموريين الشرقيين في مظاهرات في ديلي، وباوكاو ومواقع أخرى تأييدا للأسقف كارلوس زيمينيس بلو، الذي منح هو وخوزيه راموس هورتا جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٦. ولقد كان الأسقف فيما سبق هدفا لمظاهرات نظمتها الحكومة في جاكرتا وتعرض أيضا لضغط عنيف مارسته الحكومة قبل مغادرته البلاد متوجها الى أوسلو لحضور الاحتفال بمنحه جائزة نوبل للسلام؛

(ج) ووفقا لما صرحت به منظمة العفو الدولية ألقي القبض على الأقل على ٨ وربما ١٣ من الرجال التيموريين الشرقيين في أعقاب حادثي العنف اللذين وقعا في ديلي عاصمة تيمور الشرقية، بعد عودة الأسقف بلو الى تيمور الشرقية، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وصرحت منظمة العفو الدولية أيضا بأنها تخشى من سوء معاملة هؤلاء الأفراد بسبب استخدام التعذيب وسوء المعاملة بصورة روتينية من جانب قوات الأمن في محاولة لإرغامهم على الإدلاء باعترافات. الفهرس (ASA 21/01/1997).

١٦ - ولقد أعرب باتريك كيندي، عضو الكونغرس بالولايات المتحدة، الذي سافر الى تيمور الشرقية مع الأسقف بلو، علنا عن قلقه لأن القوات الاندونيسية قد استخدمت هذه الحادثة كذريعة للقيام مرة أخرى بتوجيه ضربة قاصمة لشعب تيمور الشرقية.

١٧ - وثمة علامة حقيقية على عدم تحسن الحالة في تيمور الشرقية تتجلى في الموجة المتواصلة من شباب تيمور الشرقية الذين يسعون الى الحصول على اللجوء السياسي في الخارج، ويدّعون بأنهم يشعرون بالخوف على حياتهم. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، طلب ٨٥ شابا اللجوء السياسي الى عدد من سفارات الدول الغربية في جاكارتا. وحينما طلبت وكالة رويترز للأنباء من السيد أرميندو مايا، مدير جامعة ديلي بالنيابة أن يبدي تعليقاته بشأن كثرة عدد التيموريين الشرقيين الذي يسعون للحصول على اللجوء الى السفارات الأجنبية قال إن الوضع هنا في تيمور الشرقية سمته الإرهاب والتوتر والاضطهاد. ولا يدهشني أن يختار هؤلاء الشباب الذهاب إلى السفارات الأجنبية لأن الناس في موقفهم يشعرون بحالات عجز بصورة عامة.

١٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعلنت لجنة نوبل النرويجية قرارها بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٦ للأسقف بلو والسيد هورتا من أجل مساهمتهما المستمرة والتي تنطوي على التضحية من أجل شعب صغير ولكنه يعاني من القمع. وأعربت لجنة نوبل عن أملها في أن تؤدي هذه الجائزة إلى الحث على بذل الجهود لإيجاد حل دبلوماسي للنزاع في تيمور الشرقية يستند إلى حق الشعب في تقرير المصير.

وفي الكلمة التي ألقاها السيد فرانسيس سجرسدت، رئيس لجنة نوبل في الاحتفال بمنح جائزة نوبل للسلام، أشار إلى العنف والإرهاب الناجمين عن احتلال اندونيسيا غير الشرعي لتيمور الشرقية. وقال إنه من بين عدد من السكان يتراوح بين ٠٠٠ ٦٠٠ و ٠٠٠ ٧٠٠ نسمة، مات ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للاحتلال الاندونيسي. ولا تزال الانتهاكات جارية حتى الآن.

وقال إنه في المناسبة ذاتها، طالب الأسقف بلو بإطلاق سراح السجناء السياسيين التيموريين الشرقيين بوصفه خطوة متواضعة أولى يمكن أن تؤدي إلى تجديد الآمال من أجل تحقيق السلام وأن تساعد في إجراء الجولة التالية من المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة.

١٩ - ولقد ركزت عملية منح جائزة نوبل للسلام الأضواء على تيمور الشرقية، ولكنها ولسوء الحظ، لم تسفر عن أي أثر في تحسين حالة حقوق الإنسان في الإقليم. بل على العكس من ذلك، لقد زادت الحالة سوءا. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، بعث الأسقف بلو برسالة إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة استرعى فيها انتباه اللجنة إلى حالة السجناء في تيمور الشرقية - وقال إنه على أساس منتظم، يعذب هؤلاء السجناء وتكال لهم الصفعات، ويركلون، وتوجه إليهم اللكمات. ويغمرون في خزانات المياه، ويتعرضون للكي بالسجاير. ولا تعرف أسر الشباب المشتبه فيهم معنى السلام في الليل. حيث تخضع منازلهم للتفتيش في منتصف الليل، ويقذف بوابل من الحجارة. ويتعرض الأفراد للإهانات. وقال

إن هذه الحوادث وقعت خلال أشهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٧، وأن حالة حقوق الإنسان لم تتحسن في تيمور الشرقية.

وأفادت منظمة مركز حقوق الإنسان في تيمور الشرقية غير الحكومية التي تتخذ مقرا لها في استراليا بأنه حدث في يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أن قام أعضاء منظمة غاداباكسي للشباب التي يساندها الجيش بهجوم على مناطق سانتا كروز وكوينتال بوت في ديلي واحتجزوا عشرات من التيموريين الشرقيين بزعم اشتراكهم في المظاهرات تأييدا للأسقف بلو عند عودته من أسلو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ووفقا لما ذكرته وكالتا الأنباء رويترز ووكالة الأنباء الفرنسية احتجز زهاء مائة شاب في وقت مبكر من عام ١٩٩٧، في مدينة فيكويكوي، إثر الاشتباكات التي وقعت بين الشباب الكاثوليك وبين أعضاء في منظمة غاداباكسي. واندلعت المعارك، فيما يبدو، بعد أن قام أعضاء في غاداباكسي بالهجوم على ١٠ من الشباب الكاثوليك، وقسيس وسائقه، واتهموهم بعقد اجتماع غير قانوني. ووفقا لما صرحت به رويترز، صرحت بعض المصادر بأنهم استمعوا إلى إشاعات مؤداها أنه مات في هذه المعارك ستة أفراد على الأقل.

٢٠ - وعقدت الحلقة الثامنة من المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة بين وزيري خارجية البرتغال واندونيسيا في جنيف، في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وبما أنه لا تزال توجد فجوة كبيرة بين موقفي الطرفين البرتغالي والاندونيسي على حد سواء فيما يتعلق بالموضوع الأساسي، اتفق الطرفان، على أنه يتعين في بداية المرحلة الراهنة من الحوار، أن يتم اختيار عدد من تدابير بناء الثقة بغية إيجاد حل للاختلافات القائمة وتحسين مناخ الحوار.

٢١ - وعلى حد قول الأمين العام في تقريره المرحلي المقدم الى الجمعية العامة، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، (A/48/418) فإن تحسن الأحوال في تيمور الشرقية شرط لا غنى عنه لإحراز تقدم في المحادثات. ولا تستطيع البرتغال إلا أن تعرب عن خيبة أملها لأن إندونيسيا رفضت الاقتراحين اللذين قدمهما بهذه الروح رئيس الوزراء البرتغالي ووزير الخارجية. وخلال اجتماع آسيا وأوروبا المعقود في بانكوك في ٢ و ٣ آذار/مارس ١٩٩٦، اجتمع رئيس الوزراء البرتغالي بالرئيس الإندونيسي سوهارتو وقدم له اقتراحا توافق بموجبه البرتغال على فتح قسمي مصالح في كل من لشبونة وجاكارتا، شريطة أن توافق إندونيسيا على إطلاق سراح السجناء السياسيين من تيمور الشرقية، وأن تضمن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، التي ستقوم الأمم المتحدة برصدها رصدا فعالا. وأثناء جولة المحادثات المعقودة في لندن (١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، اقترح الوزير جيم غاما القيام برحلة الى جاكارتا، بموجب شروط تتم الموافقة عليها، بحيث يمكن زيارة السيد غوسماو.

٢٢ - ومع ذلك، أدت الجولة الثامنة للمحادثات الى بعض النتائج الإيجابية التي تتمثل في عزم الأمين العام على تيسير عقد اجتماع ثالث للحوار الشامل فيها بين التيموريين الشرقيين. ووافق الوزراء على إجراء مشاورات فيما يتعلق بمقترحات الاجتماع الثاني بإنشاء مركز ثقافي لتيمور الشرقية في ديلي، وتنمية الموارد البشرية في تيمور الشرقية.

والغرض من الحوار الشامل فيما بين التيموريين الشرقيين هو المساهمة في جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام عن طريق عقد مناقشات حرة غير رسمية حول الأفكار العملية التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على الحالة في تيمور الشرقية، وتعزيز تهيئة مناخ إيجابي للحوار. وتؤيد البرتغال تأييدا شديدا مبادرة الأمين العام الرامية الى تيسير هذا الحوار بين التيموريين الشرقيين من مختلف الحركات والقطاعات السياسية. ويعتبر عقد اجتماعات بين التيموريين الشرقيين عاملا حاسما لكي تتكلل بنجاح الجهود الجارية المبذولة لتحقيق حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

وتم حتى الآن عقد اجتماعين في بورغ شلاينينغ (النمسا). وعقد الاجتماع الأول في الفترة من ٢ الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ أما الاجتماع الثاني فعقد في الفترة من ١٩ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦. وحقيقة تمكن المشاركين، رغم جميع القيود، من مناقشة مجموعة كبيرة من المسائل، وتقديم اقتراحات عملية، والموافقة على خطط مشتركة في مجالات حاسمة تهم الشعب، مثل المحافظة على هوية التيموريين الشرقيين، وحالة حقوق الإنسان، والمشاركة الفعالة للتيموريين الشرقيين في إدارة إقليمهم، تعد في حد ذاتها تطورا إيجابيا، ينبغي الاستمرار في تشجيعه.

٢٣ - وبعد انتخاب السيد كوفي عنان أمينا عاما، أعلن الأمين العام السابق تأجيل الجولة التاسعة للمحادثات التي تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة والتي كان من المقرر أن تُعقد في نيويورك، في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

٢٤ - وبعد فترة وجيزة من انتخاب السيد عنان، أعادت الحكومة البرتغالية تأكيد التزامها القوي بالتعاون مع الأمين العام ومع الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لهذه المشكلة التي طال أمدها. ورحبت أيضا الحكومة البرتغالية بالتزام الأمين العام الجديد بالعمل على "إعطاء دفعة جديدة للمحادثات التي عقدت بين البرتغال واندونيسيا تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتم تعيين السفير جامشيد ماركير ممثلا شخصيا للأمين العام لمسألة تيمور الشرقية، وتم تكليفه بتمثيل الأمين العام في جميع جوانب مهام المساعي الحميدة المتعلقة بهذه المسألة، بما في ذلك المحادثات بين حكومتي البرتغال واندونيسيا، والمشاورات مع فئة تمثل جميع شخصيات تيمور الشرقية.

٢٥ - وزار السفير ماركير، منذ تعيينه، لشبونة في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس، حيث اجتمع بالرئيس جورج سامبايو، وبرئيس الوزراء أنطونيو غوتيريس، ووزير الخارجية جيم غاما، وبأعضاء البرلمان من عدة

أحزاب سياسية، وبممثلي المنظمات غير الحكومية، والزعماء السياسيين واللاجئين من تيمور الشرقية، وقد وصل بعضهم في الآونة الأخيرة إلى لشبونة.

٢٦ - وتميزت زيارات السفير ماركير إلى جاكارتا وديلي في أواخر آذار/مارس ١٩٩٧ بمظاهرات قام بها شباب تيمور الشرقية. وكانت المظاهرة الأولى في ٢٣ آذار/مارس في ديلي عندما اقتحم عشرات من الشباب الفندق الذي نزل فيه ماركير محاولين تسليم رسالة اليه والاجتماع به. ووفقا للتقارير الواردة عن هذ الحادثة، فرقت قوات الشرطة الاندونيسية بعنف المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة عدد منهم بجراح، واعتقال العشرات منهم، ووفقا لبعض التقارير احتمال وفاة أربعة متظاهرين.

وفي ٢٥ آذار/مارس، دخل ٣٣ طالبا من طلاب تيمور الشرقية السفارة النمساوية في جاكارتا، وطالبوا الإجماع بالممثل الشخصي للأمين العام. وتم فيما بعد الترتيب لعقد اجتماع مغلق في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين السفير ماركير وثلاثة ممثلين عن الطلاب الذين قدموا التماسا. ووافق الطلاب على مغادرة السفارة بعد أن حققوا غرضهم وبعد أن أعطت السلطات الاندونيسية تأكيدات بأن الشرطة ستستجوبهم وتحدد هويتهم وتطلق سراحهم خلال ٢٤ ساعة. غير أن السلطات الاندونيسية لم تف بالتزامها. فقد ظل الطلاب محتجزين لمدة خمسة أيام، ووفقا لبعض التقارير، يزعم أنه تم الضغط عليهم خلال هذه الفترة للتوقيع على وثيقة تعترف بدمج تيمور الشرقية.

٢٧ - وزار مساعد وزير الخارجية الأمريكي، جون شاتوك اندونيسيا وتيمور الشرقية في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧. وأعلن السيد شاتوك، في مؤتمر صحفي عقده في نهاية رحلته التي دامت خمسة أيام، أن الحالة في تيمور الشرقية ما زالت تثير قلق المجتمع الدولي وبالتأكيد قلق الولايات المتحدة. وأعرب أيضا السيد شاتوك عن دعم الولايات المتحدة للحوار الجديد والمكثف بشأن تيمور الشرقية تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، أكد الرئيس كلينتون من جديد دعم الولايات المتحدة للمحادثات التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة، فضلا عن الحوار فيما بين التيموريين الشرقيين، وذلك في رده على رسالة كانت قد أرسلت اليه من عضو مجلس الشيوخ راسل فاينغولد، بالإضافة إلى أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ الأمريكي، بشأن مسألة تيمور الشرقية. وقال الرئيس كلينتون في رده على عضو مجلس الشيوخ فاينغولد إنه سيضع في اعتباره فكرة تنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير في تيمور الشرقية تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢٨ - وفي ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧، تم تنصيب المونسينيور باسيليو دو ناشيمينتو أسقفا لباوكاو. وتم تلاوة الرسالة التالية من البابا يوحنا بولس الثاني في الاحتفال: "كما هو معروف على نطاق واسع، يأمل الكرسي الرسولي مع المجتمع الدولي في أن يتم التوصل الى حل عادل ومقبول دوليا للمسألة المعقدة والمؤلمة المتعلقة بتيمور الشرقية ... وهذه المهمة تتسم بأنها عاجلة للغاية على وجه الخصوص في تيمور الشرقية إذ ينتظر

الشعب في خضم هذه الصعوبات والتوترات ردا محددا على أمانيه الشرعية والاعتراف بهويته الثقافية والدينية الخاصة".

وكان الكاردينال يوستينوس دارماتمايا قد أعلن في الشهر الماضي في مؤتمر صحفي في جاكارتا، باسم الكنسية الكاثوليكية الاندونيسية، أن "النهج الأمني" الذي تتبعه اندونيسيا إزاء مشكلة تيمور الشرقية قد أخفق، ودعا إلى اشراك جميع التيموريين الشرقيين في إيجاد حل للإقليم. وقال كاردينال جاكارتا إن "إجراء حوار مفتوح أمر أساسي". وتم أيضا إدراج مسألة تيمور الشرقية في الرسالة الرعوية لأسقف اندونيسيا الكاثوليكي المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٢٩ - وفي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، تقدمت رئاسة الاتحاد الأوروبي بمشروع قرار عن تيمور الشرقية إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وفي عرضها للمشروع، أوضحت الرئاسة أن ما دفعها إلى اتخاذ هذا القرار هو عدم إحراز إندونيسيا لأي تقدم وعدم رغبتها في مناقشة تنفيذ الالتزامات السابقة. وفي الواقع، فإن إندونيسيا لم تعمل بصفة مستمرة وفقا لتوصيات اللجنة ولم تف بالتزاماتها التي تعهدت بها من خلال بيانات الرئيس التي تحظى بتوافق الآراء في الدورات السابقة. وكانت العملية بأكملها معرضة لخطر أن تصبح مجموعة طقوس وبدون معنى، وتقوض مصداقية لجنة حقوق الإنسان نفسها. وقام الاتحاد الأوروبي بمحاولات عديدة لإشراك الوفد الإندونيسي في مناقشات بشأن مشروع بيان للرئيس ذي معنى ولكنه كان يقابل بعدم رغبة كاملة في بلوغ حل توفيقي من قبل الجانب الإندونيسي.

واشترك في تقديم مشروع القرار بشأن تيمور الشرقية ٣٠ بلدا، واعتُمد في تصويت بنداء الأسماء بأغلبية ٢٠ صوتا مقابل ١٤، مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت. وتعرب اللجنة من خلال هذا القرار عن قلقها العميق لاستمرار التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم، بما في ذلك التقارير عن عمليات القتل بدون محاكمة، وعمليات الاختفاء، والتعذيب والاحتجاز التعسفي؛ وإزاء عدم إحراز السلطات الإندونيسية لأي تقدم نحو الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في البيانات التي تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء في الدورات السابقة للجنة؛ وإزاء سياسة الهجرة المنتظمة للأفراد إلى تيمور الشرقية. وتدعو اللجنة أيضا الحكومة الإندونيسية إلى التكفل بأن تقوم في أقرب وقت ممكن بإطلاق سراح التيموريين الشرقيين المحتجزين أو الذين أدينوا لأسباب سياسية؛ وإلى أن تزيد توضيح الظروف المحيطة بحادث العنف الذي وقع في ديلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١؛ وإلى أن تتكفل بمعاملة جميع التيموريين الشرقيين المحتجزين رهن المحاكمة بطريقة انسانية وبأن تُجرى جميع المحاكمات في تيمور الشرقية وفقا للمعايير الدولية؛ وإلى أن تتعاون بالكامل مع اللجنة ومقرريها وأفرقتها العاملة بشأن مواضيع معينة وأن تدعو هؤلاء المقررين والأفرقة العاملة لزيارة تيمور الشرقية؛ وإلى أن تتيح وصول منظمات حقوق الإنسان إلى تيمور الشرقية. وختاما، دعت اللجنة الحكومة الإندونيسية إلى تنفيذ الانتداب المتوخى لموظف برامج من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جاكرتا وإتاحة وصول هذا الموظف بدون عوائق إلى تيمور الشرقية.

٣٠ - وجرى بصفة رسمية في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ اعتماد موقف موحد للدول الـ ١٥ الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، بشأن تيمور الشرقية، الذي قام المجلس الأوروبي بتحديده على أساس المادة ياء - ٢ من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، يعتزم الاتحاد الأوروبي، بعد الإشارة إلى بياناته السابقة بشأن الحالة في تيمور الشرقية، أن يتابع تحقيق الأهداف التالية:

(أ) الإسهام في إجراء حوار بشأن حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، يحترم بالكامل مصالح شعب تيمور وتطلعاته المشروعة، وفقا للقانون الدولي؛

(ب) تحسين الحالة في تيمور الشرقية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في الإقليم؛

وبغية متابعة الأهداف المذكورة أعلاه، فإن الاتحاد الأوروبي:

(أ) يؤيد المبادرات التي اتخذت في إطار الأمم المتحدة والتي قد تسهم في حل هذه المسألة؛

(ب) يؤيد على وجه الخصوص المحادثات الجارية تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، وتحقيق تقدم فعلي والذي لا يزال يعوق تحقيقه عقبات جدية؛

(ج) يشجع استمرار الاجتماعات فيما بين التيموريين الشرقيين في سياق عملية الحوار هذه تحت إشراف الأمم المتحدة؛

(د) يدعو الحكومة الإندونيسية إلى أن تتخذ تدابير فعالة تؤدي إلى تحسن ملموس في حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، لا سيما بالتنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد.

وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦، انضم ١٤ بلدا غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الموقف الموحد للاتحاد بشأن تيمور الشرقية.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، دعا اجتماع مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي اللجنة الأوروبية إلى تقديم مقترحات تتعلق بمتابعة الموقف الموحد بشأن تيمور الشرقية. وأعلنت اللجنة أنها تقوم منذ ذلك الحين بوضع المقترحات في مجالات الصحة، والمرافق الصحية والتدريب المهني التي تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية في تيمور الشرقية، في صيغتها النهائية.

وفي الاجتماع الوزاري بين الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في سنغافورة في ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، أشار الاتحاد الأوروبي أيضا إلى مسألة تيمور الشرقية في بيانه الاستهلالي، ورحب بنية الأمين العام الجديد بإضافة قوة دافعة جديدة إلى المحادثات التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة بين البرتغال وإندونيسيا ويأمل في أن تؤدي إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا.

٣١ - وأعرب البرلمان الأوروبي أيضا، في مناسبات عديدة، عن قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، اتخذ البرلمان الأوروبي قرارا يدين، مرة أخرى، القمع العسكري الإندونيسي لشعب تيمور الشرقية والاحتلال غير المشروع للإقليم. ويركز البرلمان الأوروبي مجددا تضامنه مع شعب تيمور الشرقية في كفاحه من أجل تقرير المصير، ودعمه للمفاوضات التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة بهدف حل المشكلة على أساس احترام حقوق الإنسان والحق في تقرير المصير.

٣٢ - واتخذت الجمعية المشتركة لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - الاتحاد الأوروبي المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موقفا مماثلا، من خلال اتخاذ قرار يعرب عن قلقها لتصعيد القمع لشعب تيمور الشرقية على أيدي العسكريين الإندونيسيين، لا سيما في حالة الشباب، ويدين الاحتلال غير المشروع للإقليم. وتؤكد الجمعية المشتركة أيضا دعمها للإجراء الذي اتخذ تحت إشراف الأمم المتحدة لإيجاد حل للوضع، فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

٣٣ - وفي مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات البلدان الأيبرية - الأمريكية الذي عُقد في بينا دل مار بشيلي في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أعرب المشتركون، كما حدث في السنوات السابقة، عن تأييدهم لجهود أمين عام الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية، وفقا للقانون الدولي.

٣٤ - وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، أعرب البيان الختامي لمؤتمر القمة الذي أنشأ جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (أنغولا، والبرازيل، والبرتغال، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق) عن تأييد الجماعة لتسوية مسألة تيمور الشرقية فيما يتعلق بالحقوق والمصالح المشروعة لشعبها.

٣٥ - وفي اجتماع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، شدد ممثل سان تومي وبرينسيبي، بالنيابة عن أنغولا، والرأس الأخضر، وغينيا - بيساو، وموزامبيق، على أهمية إجراء حوار شامل فيما بين التيموريين الشرقيين ويشجع المفاوضات بين البرتغال وإندونيسيا تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

٣٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أكد ممثل أنغولا مجددا في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي تأييد تلك البلدان الحازم لشعب تيمور الشرقية وتضامنها مع قضيته.

وفي نفس المناسبة، ذكرت أيضا رئاسة الاتحاد الأوروبي أنها تتابع الحالة الخطيرة السائدة في تيمور الشرقية عن قرب وبقلق شديد وأشارت إلى الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي بشأن تيمور الشرقية، المعتمد في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٣٧ - ويتشرف الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة بأن يطلب تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٩٠ و ٩٥ من القائمة الأولية.

- - - - -